وهما ما دما در على الشافيه وقد نبه عليه في النزهه قولها في جميع المصحح قال ابن قاسم فايده
لذكر جمع تصحيح المذكر وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف واليا قلت وكذا اقتصر عليه ايضا
في العمده وشرحها وشرح الكافيه وقرب الى الصواب حيث قال في جمع مصححا او تثنيه وكذا عبر
ابن هشام في النزهه بقوله اجمع مونث قوله الشافيه وان كانت لامه صحيحه والمحذوف
غيرها لم يرد سامل لما حذف منه الفا والهمزه وقال ابو حيان ويستثنى منه ما حذف وهو
مضعف كرب المخففه من رب بحرف اليا الاولى الساكنه فانك اذا سميت به ونسبت اليه رددت
المحذوف فقلت ربي لا نعلم ذلك خلافا وقد نص عليه سيبويه قوله الالفيه وحق مجبور بهذا
توفيه قال ابو حيان عبارة الجزولي ما وجب جبره في التثنيه والجمع وجب رده في
النسب وما لم يجب جاز فيه الامران ان قال وهي احسن لا زيد اوردها فيهما الوجهان
في النسب مع انه ورد فيهما الرد في التثنيه لكن في الفصيح فاذا علق الامر بوجوب الرد
في التثنيه وعدم وجوبه لم يدخلا فيما يجب رده في النسب لان ردهما الشافيه والنزهه
وحكم انه ان كانت لامه صحيحه لم يجر الا المضاعف على ما تقدم تاثيره وان كانت معتله
جبر وهذا القسم لا يفهم عبارة الشافيه لانه ذكر ما يجب فيه الرد وهو المحذوف اللام
والثاني شرطه وما يمتنع فيه وهو الصحيح اللام حذفت فاوه او عينه وذكر ان ما سوى
ذلك يجوز فيه الامران فيدخل فيه ما حذفت عينه وهو معتل اللامين مع انه مما يجب فيه
الرد لانهما يجوز فيه الامران فيكون واردا عليهما وقد اورده بعض شراحها وقال
كان ينبغي ان يقول وما كان على حرفين والمحذوف لام مما اعتلت عينه واحترز بالمس
والجمع بالالف واليا او المحذوف عين او فا مما اعتلت لامه وجب رده قوله الالفيه
وفتح عينه التزم قال ابو حيان يستثنى المضاعف المحذوف العين فانه لا يفتح عينه
بل يرد ويدغم كما تقدم في ربي قلت وقد نص في شرح الكافيه فقال فلو كان ما اصله
السكون مضاعفا فلو كان ما اصله السكون مضاعفا رد اليه باتفاق كراهيه لفك المضاعف
فقال فلو كان ما اصله السكون في رب ربي ولا يقال ربي نص عليه سيبويه قوله الشافيه
وابو الحسن يسكن ما اصله السكون قال ابو حيان قد رجع الاخفش في الاوسط الى مذهب
سيبويه وذكره سماعا عن العرب قوله الالفيه وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين
فيه امران الاول قد يفهم ان الذي ثانيه حرف صحيح لا يجوز تضعيفه ليس مرادا بل المراد

ان

انه اذا كان لينا وجب تضعيفه وان كان غيره جاز التضعيف وعدمه الثاني اذا كان
اللين الفا ضوعفت وابدلت الثانيه همزه ويجوز حمل يد فيه وجهان افرادها والاخر
ابدالها واو وان كان ما ضوعفت ثم يعمل بها عملا يحيى من قلب الثانيه واو فيقال في قوي
قوله الالفيه والشافيه والعبارة لها والجمع يرد الى الواحد قال ابن مالك في شرح الكافيه
والعمده هذا اذا كان له مفرد يستعمل قياسا كان او غير قياس فان كان واحده مهملا
نسب اليه على لفظه وقد يرشد الى ذلك قول النزهه لمفرده حيث اضافه اليه قوله الالفيه
ان لم يكن واحدا بالوضع يسمى ان يجعل شاملا للصورتين المذكورتين في شرح الكافيه والعمده
وهما ما اذا زال عن الجمعيه نقله الى العلميه كانمار وما بقي على الجمعيه وجرى مجرى
العلميه كالانصاري وعبارة الشافيه اصرح في افاده ذلك من عبارة الالفيه قوله الشافيه
ولدرجي مقالا الى اخره زاد في الالفيه وفعل والثلاثه مسموعه مقيسه عند سيبويه باب
التقاء الساكنين هو في الشافيه والنزهه وقد سقط من الالفيه قوله الشافيه وفي نحو
ميم قاف عين مما بني لعدم التركيب قال بعض الشراح قيل عليه ان قوله اذا كان اول
الساكنين غير لازم فانه لا فرق بينه وبين ما اولهما حرف صحيح نحو دعد هند
حمل قلت لا يرد عليه هذا فان ذلك القيد حاصر بالجمله التي قبل هذا كما ظاهر من العبارة
قوله الشافيه واولهما مده حذفت بحذف الاول ان كان نون توكيد خفيفه او
تنوينا فصل بن الواقع بين علمين وقد ذكرهما في النزهه هنا وزاد في التسهيل او نون
لدن قوله وحرك الثاني المضعف يرد عليه ان تحريك الثاني يكون في غير المضعف
ايضا وضبط في التسهيل بان يكون اخر كلمه وهو احصر واعم من قول الشافيه الا في انطلق ولم
يلده وفي رد ولم يرد لا يدخل تحته نحو اين وكيف وامس وايه وهند ونحو ذلك داخل
في عبارة التسهيل قوله الشافيه والاصل الكسر قال في البسيط هو قول النحويين قال ويحتمل ان يقال
الاصل في التقاء الساكنين التحريك بل يقتضي وجود التحريك خاصه وتعيين الحركه يكون لوجوده بخصها
قولها وكاختيار الفتح في نحو الم الله قال ابو حيان ذكر ابو الحسن ان الكسر فيه جائز على الاصل
ولم يسمع احد فيه الكسر ولا قرى به وقال سيبويه اما الم الله فلا يكسر لانهم لا يجعلون في الف الوصل
بمنزله غيره وقول النزهه وفتح فقط في الم الله اصوب من قول الشافيه والنزهه واختياره
في نحو اخشوا القوم عكس لو استطعنا في اخشوا القوم لغه ثالثه وهي الفتح حكاها في التسهيل

Copyright © King Saud University